الطرفين بمعنى ان وجودها وعدمها ليس ضروريا لذلك التعلق التقديري
لوجودها الاحتياج الى ما نشأ عنه افاده العلامة البهوتي
واعترض ابن التلمساني على ذلك بانه لو كان العلم ممكنا
لكان الجهل كذلك ولو كانت القدرة ممكنة لكان العجز ممكنا
وغير ذلك من المفاسد التي لا ينبغي ان تصدر من عاقل
هذا خلاصة ما اشار اليه قوله قدم الممكن اي لان الصفات
مفعولة بطريق التعليل والمعلول يقارن علته التي هي
الذوات والذات قديمة فكذلك الصفات قديمة وقوله وقال
في شرح اي وقال السعد في شرح المقاصد قوله من كون
الواجب اي الذي هو الله تعالى قوله مختارا اي فاعلا بطريق
الاختيار والارادة قوله لا موجبا اي لا فاعلا بطريق الايجاب
الايجاب اي بطريق التعليل بحيث يؤثر في ذلك الشيء
بذاته بدون قدرة واختيار قوله اسنادها اي الصفات
قوله عند من يثبتها وهم اهل السنة احترازا من المعتزلة
فانهم ينفونها كما هو معلوم قوله فليس الاسناد الا بطريق
الايجاب اي بطريق هي الايجاب اي موثر في صفاته هـ
بطريق التعليل قوله وكذا قوله معطوف على قوله
وصانت قوله وهو الحدوث دون الامكان احترز
في علة منشأ احتياج العالم الى الصانع فقيل الحدوث
وقيل الامكان وقيل هما معا وقيل الامكان بشرط الحدوث
ولحق انها كلها طرق موصلة للعلم بالصانع قوله ينبغي
ان يخص بغير صفاته اي لانها ليست حادثة بعد
موجودة بعد العدم اي واما صفاته ففعلة احتياجها
الى

الى المؤثر الذي هو الذات امكانها قوله ولقد شنع عليه اي
السعد في العقائد وفي شرح المقاصد وهو تابع في ذلك
للخبر وشنع على الخبر ابن التلمساني ومن تبعه قوله في الرد
اي رد عليه ردا شنيعا قوله بما يرجح اي بشيء قوله الى
بشاعة اللفظ اي في التعبير بكون الصفات ممكنة ومن
كون المولى فاعلا بطريق الايجاب فيها والها محتاجة الى
مؤثر فيها وهو الذات العلية وظاهر التعبير ان البشاعة
لا تتعدى بجانب المعنى مع انها تتعدى كما اشرنا اليه من انه
اذا كان العلم ممكنا يلزم ان يكون الجهل ممكنا وقد قدمنا عن
الشيخ البهوتي ان المراد بالامكان الخاص الذي هو سلبها
الضرورة عن الطرفين ثم اقول لا يخفى انه يشنع على السعد
في تلك المقالة فكان اللايق للشراح ان لا ينظر اليه في حل لفظ
المصنف وكان يقتصر على الوجه الاول المبني على ان الصفات
قديمة واجبة الوجود لذاتها كالذات ولا يلزم تعدد القدماء
المحذور لان المحذور انما هو تعدد ذوات قديمة واما تعدد
ذات مع صفاتها اللازمة لها فلا محذور فيه فتنبه قوله ظاهر
جدا اي نهاية ومبالغة قاله في المصباح اي لانها حينئذ
مثل الافعال الاختيارية في كونها تتعلق بها الايجاد والتاثير
والتاثير الا ان بينهما فرقا الافعال بالاختيارية والصفات
بالايجاد والمراد من الافعال الحاصلة بالمصدر لا نفس
المصدر تامل قوله مذاهب لا يخفى كما اشرنا اليه انه لا يشمل
السمع والبصر والكلام والجواب ان ما ذكر يلحق بما عدها
من لحاق النادر بالغالب قوله المبتدأة منها اي من الصفات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)